

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

حملات الشيخ مرتضى الحائري على الإجماع الجاهري

لقد وجه الشيخ مرتضى الحائري عشر هجمات تجاه «الإجماعات» التي قد عدّها الجواهر «ليُزيل وجوبها التّعيني» فاستشكلها قائلاً: [1]

«و توضيح الكلام بأزيد من ذلك: أنّ الكلام في ثبوت الإجماع على الاشتراط في زمان بسط يد المعصوم عليه السلام، لا يهْمنا ولا ينفعنا، وأمّا الإجماع المدعى على عدم الوجوب التّعيني في زمان الغيبة (لنستنتج الوجوب التّخييري) موهون بأمر (عشرة) تقدّم بعضها:

1. الأول: تأخّر ذلك (الإجماع) عن المفيد و المرتضى بل الشيخ - قدس سرّه - لأنّه قد تقدّم أنّ الظاهر من عبارة الشيخ هو الاشتراط مع التّمكن من حضور جمعة الإمام، لاستثناء حال المرض في كلامه، و لاستفادة الإذن الجاري مجرى النّصب لكلّ (المكلفين) بشرط صلاحية الإمام للجماعة (فلو تكاملت شرائط الجماعة لأمكنه أن يُقيم الجمعة أيضاً).

و لكن ننقّضه بأنّ الإذن الجاري لكلّ المكلفين لا يُنتج وجوبها التّعيني - الذي يُعدّ مُستهدف الشيخ الحائري - فإنّ إمكانية إقامة الجماعة لا يُلزم الوجوب التّعيني لإقامة الجمعة أيضاً بل إصدار «الإذن أو التّرخيص» سيلائمان الوجوب التّخييري فحسب إذ يُبرهنان على انعدام التّعينية أكيداً و يُعدّان قرينة التّخير تماماً، و استحكاماً لمقالتنا لاحظ عبائر الشيخ الطّوسي التي لا تُعرب عن وجوبها فترة الغيبة قائلاً:

«أنّه لا خلاف أنّها تنعقد بالإمام أو بأمره، و ليس على انعقادها إذا لم يكن إمام و لا أمره دليل، فإن قيل: أليس قد رويتم فيما مضى من كتبكم أنّه «يجوز» لأهل القرّايا و السّواد و المؤمنين إذا اجتمعوا العدد الذين تنعقد بهم أن يصلّوا الجمعة؟ قلنا: «ذلك مأذون فيه مرغّب فيه» فجري ذلك مجرى (و منوط) أن ينصب الإمام من يُصلّي بهم (في عهد الحضور)».

و أساساً لم يطرح الشيخ الطّوسي ضمن «النهاية» أنّ المعصوم قد أجاز إقامتها لكلّ أحد.

أجل قد أجاز الإقامة للآخرين ضمن مبسوطه قائلاً:

«و قد بيّنّا أنّ من شرط انعقاد الجمعة الإمام أو من يأمره بذلك، و لا يجوز مع حضور الإمام العادل أن يتولّى الجمعة غيره إلّا إذا منعه من الحضور مانع من مرض و غيره، و لا تنعقد الجمعة بإمامة فاسق و لا امرأة، و كلّ من لا تنعقد به الجمعة لا يكون إماماً فيها، و يجوز أن يكون الإمام في الجمعة عبداً إذا كان أقرأ الجماعة و يكون العدد قد تمّ بالأحرار.» ثمّ استكمل الشيخ قائلاً: «و لا بأس أن يجتمع المؤمنون في زمان الغيبة [2] بحيث لا ضرر عليهم فيصلّون بخطبتين، فإن لم يتمكّنوا من الخطبة صلّوا جماعة

فرغم إجازته للغير و لكنّه قد عبّر أيضاً بـ«و لا بأس و يجوز و للفقهاء و لهم و ...» فإنّها لا تتفاهم مع الوجوب التّعينيّ فترة الغيبة أبداً بل يبدو أنّه قد رخصها فبالنّالي سيترسّخ الإجماع المزيل للتّعينيّة.

2. الثّاني: ظهور كلام المفيد و الصدوق و الكراكيّ في الوجوب التّعينيّ في عصر الغيبة.

و لكنّا قد استحضرنّا مسبقاً بياناتهم الّتي لا تُظهر وجوبها التّعينيّ عصر الغيبة فقد تحدّث المحقّق الكراكيّ قائلاً: و قال القاضي أبو الفتح الكراكيّ في كتابه المسمّى «بتهذيب المسترشدين» على ما نقل[4]: «و إذا حضرت العدة الّتي يصحّ أن ينعقد بحضورها الجماعة يوم الجمعة و كان إمامهم مرضياً (لدى العالمين أجمع) متمكّناً من إقامة الصّلاة في وقتها و إبراز الخطبة على وجهها و كانوا حاضرين آمنين ذكوراً بالغين كاملي العقل أصحاء و جبت عليهم فريضة الجمعة و كان على الإمام أن يخطب بهم خطبتين يصلّي بهم بعدهما ركعتين.»[5]

فرغم أنّ فقرة «وجبت عليهم فريضة الجمعة» بارزة جليّة في التّعينيّة و لكن قبل ذلك قد صرّح «بالإمام المرضي» على الإطلاق نظير تصريح الشّيخ المفيد «بالإمام المأمون» فإنّها إطلاقهما يُعادل المعصوم فحسب فبالنّالي سيترتهن وجوبها التّعينيّ على حضوره أو استيذانه حصراً بحيث لا تستنبط وجوبها التّعينيّ فترة الغيبة، و أمّا فلسفة تعابيرهم بهذا النمط الكلّي بلا تصريح بكلمة المعصوم فقد تعمّدوها لأجل ظروف أعصارهم المُستعصية و المُختنقة ضمن حكومات الجائرين.

3. الثّالث: أنّ المستفاد من كلام السيّد في الفقه الملكيّ عدم تحقّق الإجماع على الاشتراط، فإنّه قال: «و إذا لم يكن فيها إذن السّلطان لم يُقطع على صحّتها و إجزائها.»[6]

و لكنّها تبدو ظاهرة بأنّا: «لو افتقدنا إذن السّلطان العادل لأنهار وجوبها التّعينيّ فترة الغيبة بل لربما ستتحول الجمعة إلى الحرمة و البدعة» و لهذا قد اصطاد الجواهر من اختلافهم – جوازاً و حرمة – الإجماع المركّب على انعدام وجوبها التّعينيّ عصر الغيبة.

4. الرّابع: أنّ الإجماع المدّعى في زمان الغيبة مأخوذ من القولين أي الوجوب التّخييريّ، و عدم المشروعيّة، فالإجماع مركّب لا بسيط، و لا حجّيّة لذلك، كما قرّر في محلّه.

بينما قد أسلفنا بأنّه إجماع بسيط متحصّل من تصريح معظم الفقهاء، فعلى أيّة تقديرية لم يتسجّل وجوبها التّعينيّ – الّذي يرمي إليها الشّيخ الحائريّ – عصر الغيبة إذن.

[1] المبسوط في فقه الإمامية، جلد: ١ ص 149-150 تهران – ايران، مكتبة المرتضوية

[2] في المصدر: «التقيّة».

[3] المبسوط ١: ١٥١.

[4] نقله عنه السيّد في مدارك الأحكام: في صلاة الجمعة ج ٤ ص ٢٤.

[5] حسيني عاملي محمدجواد بن محمد. مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة (ط. الحديثة). Vol. 8. ص 202 قم – ايران:

جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.

[6] حائري، مرتضى. ، صلاة الجمعة (حائري)، صفحہ: ٧٥، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي

